



«لدينا ثقة في قدرة المسؤولين والمشرعين الأميركيين على التوصل إلى حل عقلائي بشأن قانون «جاستا»، ونود استئناف الحوار الإستراتيجي بين البلدين».

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز  
ولي ولي العهد السعودي

## «جاستا» جرس الإنذار للعلاقات السعودية - الأميركية

النواب والشيوخ في عملية تمرير «جاستا». لم يكن معظم النواب والشيوخ مهتمين بتمرير القانون الذي يعني «العدالة للمتضررين من الإرهاب الذي ترعاه الدول». فأي شخص يمتلك حداً أدنى من المنطق يعرف أن لا علاقة للمملكة العربية السعودية بغزوتي واشنطن ونيويورك، وأن الذين يقفون وراء هذا العمل الإرهابي كانوا ملاحقين من المملكة التي نزعت الجنسية عن أسامة بن لادن قبل فترة لا بأس بها من أحداث الحادي عشر من أيلول - سبتمبر 2001. ولكن ما العمل عندما يكون المقيم في البيت الأبيض يمارس لعبة التعمية على ما يستهدفه؛ لم يكن باراك أوباما، الذي رهانه الأول والأخير على إيران، صادقا مع السعودية ومع دول الخليج العربي عموما. لم يلتزم بالوعود التي قطعها للعرب. من يحتاج إلى دليل على ذلك يستطيع العودة إلى تصريحاته في شأن سوريا. دعم الثورة السورية شغفيا وأكد غير مرّة أن لا مكان لبشار الأسد في سوريا، لكن كل ما فعله كان تأييد التدخل الإيراني والروسي، الذي كان بمثابة مشاركة في الحرب التي يشنها النظام على شعب يسهى إلى استعادة بعض من كرامته.

كان هناك عضو واحد في مجلس الشيوخ هو السناتور شك شومر مصرا على «جاستا». يمثل شومر ولاية نيويورك ولديه مصلحة في جعل ضحايا الحادي عشر من سبتمبر يحصلون على تعويضات. في المقابل، كان هناك أكثر من عضو في مجلس الشيوخ مثل أورن هاتشوجون ماكين أو لنديسي غراهام على علم بأن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة ستتضرر من أي مواجهة متفعلّة مع المملكة العربية السعودية... ومع ذلك صار «جاستا» قانونا نافذا.

ما الذي يمكن عمله الآن؟ هناك قبل كل شيء جهات أميركية جديّة تؤكد أن قانون «جاستا» غير دستوري. سبق لصحيفة «وول ستريت جورنال» أن نشرت مقالا لحمامين مرموقين يؤكدان فيه أن القانون غير دستوري وأنه يُلحق ضررا بمصالح الولايات المتحدة. يمكن متابعة هذا التوجّه في الدفاع عن الموقف السعودي عبر دعوة الرئيس أوباما إلى توجيه رسالة جديدة إلى مجلسي الكونغرس، وذلك قبل أن يغادر البيت الأبيض. مثل هذه الرسالة الصادرة عن أوباما تفتح المجال أمام السعودية للتعهد بدورها في دستورية «جاستا». هل الرئيس الأميركي الذي تنتهي ولايته في العشرين من الشهر الجاري جدي في الاعتراض على «جاستا» أم أن كل ما في الأمر أنه كان يمارس دورا في مسرحية لا هدف منها سوى التغطية على عملية تمرير القانون؟

أمام قليلة تفصل عن نهاية عهد أوباما. هل يمكن جعله يتحمل مسؤولياته عبر إرساله تلك الرسالة، التي يعيد فيها تأكيد موقف البيت الأبيض، وذلك كي تكون هناك قاعدة قانونية تسمح بمتابعة التركيز على أن قانون «جاستا» غير دستوري وتمهد لظعن سعودي به عبر الأقتنية الملائمة؟ في المدى الأبعد، أي في مرحلة ما بعد خروج أوباما من البيت الأبيض وحلول دونالد ترامب مكانه، لن يعود ممكنا الإكتفاء بالتركيز على البيت الأبيض وعلى مكتب محاماة كبير أو إحدى شركات العلاقات العامة. لا مفر من إعادة عقارب الساعة إلى الخلف، أي إلى أيام بندر بن سلطان في واشنطن. هذا يطرح في طبيعة الحال مسألة في غاية الأهمية مرتبطة بالوجود السعودي في العاصمة الأميركية، وهو وجود يفترض أن يكون على كل المستويات، خصوصا في الكونغرس الذي يبقى إلى إشعار آخر المفتاح الأهم في واشنطن...

انتهت مهمّة بندر بن سلطان في العام 2005. كان السفير السعودي في واشنطن الذي تولّى مهماته في العام 1983 يعرف العاصمة الأميركية عن ظهر قلب. كانت لديه موازنة كافية للتحرك في مراكز الأبحاث والكونغرس وكل مواقع القرار، بما في ذلك البيت الأبيض الذي كان من زوّاره الدائمين، خصوصا في عهد جورج بوش الأب وبيل كلينتون وجورج بوش الابن.

مع رحيل بندر، تقلص الوجود السعودي في واشنطن وبات هذا الوجود مرتبطا بتطمينات تصدر عن البيت الأبيض، تبين مع الوقت أنها ذرّ للرماد في العيون. قد يكون ذلك عائدا إلى أن السعودية في عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز كانت شديدة الحساسية تجاه السياسة الأميركية في العراق التي أدت إلى تسليم هذا البلد إلى إيران تسليم اليد. كانت النتيجة تقليص الوجود السعودي في العاصمة الأميركية. ثمّة من بات يقول، مازحا، إن اللوبي الأرمني في العاصمة الأميركية صار ينفق أكثر من اللوبي السعودي وصار أكثر نفوذا منه...

الملفت أن التركيز في المرحلة الراهنة هو على مكاتب المحاماة تتولى الدفاع عن المصالح السعودية. هذا ليس كافيا بأي شكل، لا شيء سوى لأن مكاتب المحاماة، أيّا تكن قدراتها، لا تستطيع الحلول مكان العلاقة القويّة مع مراكز الدراسات والكونغرس. الإنكى من ذلك كله أن إدارة أوباما، على رأسها البيت الأبيض، كانت توفر في كل وقت التطمينات التي تؤكّد أن «جاستا» لن يجرّ، فيما كان همها مركزا على توفير خروج أميركي آمن من العراق، وحماية الملف النووي الإيراني على حساب المصالح العربية.

في الوقت ذاته صدر عن أكثر من عضو في مجلس الشيوخ ما يفيد أن الإدارة الأميركية لم تعط في أي يوم أي إشارة من أي نوع يفهم منها أنها غير راضية عن تمرير «جاستا». هذا ما أكدّه أخيرا في تصريحات علنية له السناتور بوب كوركر، الذي أشار إلى أنه لم يصدر عن البيت الأبيض أي ردّ فعل، سلبي أو إيجابي، على مضي مجلسي

في الأيام الأخيرة من عهد باراك أوباما، يبدو من المهمّ تدارك بعض الأمور التي يمكن أن تدق جرس إنذار لمستقبل العلاقات العربية - الأميركية عموما، والسعودية - الأميركية على وجه الخصوص. من بين ما يبدو مطلوبا تداركه تداعيات قانون «جاستا» الذي أقرّه الكونغرس الأميركي في أيلول - سبتمبر الماضي والذي اعترض عليه الرئيس باراك أوباما. لم ينفع اعتراض أوباما بعدما لجأ الكونغرس إلى تجاوز الرئيس الأميركي بإصراره على القانون بأكثرية ساحقة تبطل «الفيثو» الرئاسي.

في الواقع لم يكن باراك أوباما جدّيا في أي يوم من الأيام في إفضال «جاستا»، وهو قانون يسمح للمتضررين من غزوتي واشنطن ونيويورك اللتين يقف خلفهما تنظيم «القاعدة» الإرهابي بملاحقة الحكومة السعودية. أتاح القانون للمتضررين ولذوي الضحايا ملاحقة حكومة المملكة نظرا إلى أن خمسة عشر إرهابيا من بين التسعة عشر الذين نفّذوا الغزوتين في الحادي عشر من أيلول - سبتمبر 2001 كانوا مواطنين سعوديين. هناك قضايا رفعت قبل أيام أمام محاكم أميركية استنادا إلى «جاستا».

استخذت المملكة العربية السعودية في الماضي بـ«جاستا» علما أنه كان مطروحا كمشروع قانون منذ العام 2008. هذا الاستخفاف عائد إلى أمرين. الأول التطمينات الصادرة عن البيت الأبيض الذي لم يتحرّك عمليا في مواجهة أعضاء مجلسي النواب والشيوخ إلا بعد إقرار القانون، أي بعد فوات الأوان. هذا يعني، بكل بساطة، أن أوباما كان متواطئا مع الذين قدّموا مشروع القانون، وعملوا على تمريره بأكثرية كبيرة تصل إلى شبه إجماع في مجلسي الكونغرس.

أما الأمر الثاني الذي دفع السعودية إلى الاستخفاف بالقانون عندما كان لا يزال مشروع قانون، فسببها أن المملكة لم تعد تمتلك منذ لم يعد الأمير بندر بن سلطان سفيرا في واشنطن الأدوات التي تسمح لها بأن تكون لاعبا فاعلا في ما يفترض أن تكون عاصمة القرار في هذا العالم.



خير الله خير الله  
إعلامي لبناني

هل الرئيس الأميركي الذي تنتهي ولايته في العشرين من الشهر الجاري جدي في الاعتراض على «جاستا» أم أن كل ما في الأمر أنه كان يمارس دورا في مسرحية لا هدف منها سوى التغطية على عملية تمرير القانون؟



## هل استوعبت طهران الدرس؟

من «علاقات» وعمليات اجنبية إلى إزالة الحظر على السلاح والقيود الأخرى. في هذه الأثناء، وتزامنا مع التلاعب بقرارات الأمم المتحدة، يخنافس حزبان متشددان في حرب الانتخابات بإيران لنيل ثقة خامنئي، وكل منهما أكثر عنقا من الآخر. الحزبان هما «المؤتلفة الإسلامي» بقيادة مصطفى ميرسليم، الذي يسعى إلى تكريس المذهبية وتصديرها، والحزب الثاني هو «جبهة الصمود» بقيادة الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد الذي خطّط لأكثر العمليات الإرهابية شراسة في منطقة الخليج العربي خلال الأعوام القليلة الماضية.

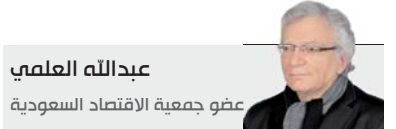
الرسائل المبطنّة التي ترسلها طهران في العلن وعبر وسطائها في المنطقة تدعو إلى إعادة الحوار مع السعودية. إلا أن الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز قطع الشك باليقين في حوار أجرته معه مجلة «فورين أفيرز» الأميركية. الأمير أكد أن المملكة «لا تفكر في التفاوض مع إيران في ظل تمسك نظام الملالي بأيدولوجيته الإقصائية، والانخراط في الإرهاب، وانتهاك سيادة الدول الأخرى». أمل أن تكون طهران قد استوعبت الدرس.

طائرة نقل جديدة. يرفع فرهاد برورش، المدير التنفيذي للشركة سماعه الهاتف كل صباح ليطمئن على أن «الخبراء» الإيرانيين يتلقون دورات التدريب على أجهزة وآليات وأنظمة وصيانة الطائرات، استعدادا لنقلها إلى إيران. أما الشركة المنفذة للعقد «إيرباص»، فجل همّها هو قبض الثمن على دابر مليم. التقرير السري الصادر عن الأمم المتحدة في آخر يوم من عام 2016، والذي كشف عنه في بداية هذا الأسبوع، أكد أن الأمين العام السابق بان كي مون أبلغ وراثته والأمن قلقة من احتمال أن تكون إيران قد خرقت حظرا على السلاح بتزويدها حزب الله اللبناني بصواريخ وأسلحة محرمة دوليا. من تابع صراخ حسن نصرالله في كلمته التلفزيونية في 24 يونيو 2016، لا بد وأنه سمع حاكم طهران بالضاحية الجنوبية في بيروت يؤكد أن ميزانية حزب الله وراثته ومصاريفه وأسلحته وصواريخه تأتي كلها من الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

طهران ضربت بعرض الحائط العقوبات التي فرضتها عليها الأمم المتحدة للحد من البرنامج النووي. طهران تسعى بكل ما تملك

لتنسل في جنح الظلام إلى مكتب القنصل الإيراني ومرجعيات إيرانية خبيثة من كنا نعتقد أنه «مواطن» سعودي صالح ليعرض عليهم «خدمات» طالبا منهم دعمه ضد وطنه وأبناء وطنه. بدأ بتنفيذ الخطوة الثانية بإرساله عبر مواقع التواصل الاجتماعي عددا من البيانات التحريضية عن مكان وتاريخ الخروج على الدولة، بهدف إثارة الفتنة وزعزعة النسيج الاجتماعي واللحمة الوطنية في بلده الذي احتضنه.

كان هذا ملخص قضية خيانة فاحت رائجتها في دهاليز القضاء الأسبوع الماضي. توّظ من باع شرفه وضميره بالتواصل والتواطؤ مع ملالي إيران، كما تمت إدانته بإعداد وتخزين وإرسال ما من شأنه المساس بالنظام العام وإنشاء قناة فضائية باسم «أمة واحدة» تهدف إلى العمل ضدّ المملكة. إيران المارقة تدوس على الأخضر واليابس لتحقيق «طموحاتها» البائسة. في أحد الأحياء الخلفية بالعاصمة الفرنسية باريس، يقم عدد من الطيارين والفنيين من شركة الخطوط الجوية الإيرانية «هما». هدفهم معروف وهو تنفيذ إجراءات استلام 200



عبدالله العلمي  
عضو جمعية الاقتصاد السعودية

الرسائل المبطنّة التي ترسلها طهران في العلن تدعو لإعادة الحوار مع السعودية. إلا أن الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز أكد أن المملكة «لا تفكر في التفاوض مع إيران في ظل تمسك نظام الملالي بأيدولوجيته الإقصائية»

المشاركة والتعليق:  
opinion@alarab.co.uk



«كان الحري بأعضاء الكونغرس تشجيع الإدارة القادمة على الالتزام بموقف الإدارات الأميركية المتعاقبة من الاستيطان وضم القدس، والاحتكام إلى لفة القانون الدولي».

صائب عريقات  
أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

## الكونغرس وترامب وإسرائيل



سالم الكتيبي  
كاتب إماراتي

لا في خطوة لافتة، وإن كانت متوقعة، أصدر مجلس النواب الأميركي مؤخرا، إدانة للقرار الأممي الذي صادق عليه مجلس الأمن الدولي حول المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن المعروف أن القرار الأممي ليس ملزما لإسرائيل، كونه لا يندرج تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يسمح لمجلس الأمن بتحديد حالات تهديد الأمن والسلم الدوليين أو الإخلال بهما، وأن يقمّ توصياته في هذا الشأن أو يلجأ لاتخاذ تدابير بشأن القيام بعمل عسكري أو غير عسكري للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، واكتفى القرار بمطالبة إسرائيل بإيقاف الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة فورا وبشكل نهائي.

ولكن ما يستفز إسرائيل في هذا القرار أنه جاء بعد فترة طويلة شهدت جمودا في تعبیر مجلس الأمن الدولي عن موقفه حيال الأنشطة الاستيطانية، حيث يعتبر هذا القرار أول إدانة أممية تصدر لسياسات الاستيطان الإسرائيلية منذ عام 1979، ناهيك عن أن هذا القرار قد اعتبر المستوطنات بشكل صريح «ليس لها سند قانوني» وأنها «تشكل خطرا حقيقيا على إمكانية تحقيق حل الدولتين». اللافت في موقف مجلس النواب الأميركي حيال هذا القرار أنه يتناقى مع الموقف الرسمي الأميركي الذي لم يستخدم كعادته، حق النقض في اعتراض مسار القرار الأممي، والأمر المهم أيضا أن التصويت قد تم في مجلس النواب بأغلبية كبيرة جدا، حيث مرّ القرار بأغلبية 342 مقابل 80 صوتا لمصلحة إدانة قرار مجلس الأمن الدولي.

يقول قرار مجلس النواب الأميركي في ديباجته إن رفض الدبلوماسية الأميركية استخدام حق «النقض» في مجلس الأمن ضدّ القرار الأممي «يقوض» الموقف الأميركي الثابت منذ عقود بشأن ضرورة معارضة أي قرار معاد لإسرائيل في المنظمة الدولية، وهو ما يعني أن مجلس النواب الأميركي يتهم إدارة أوباما بالفق على أحد ثوابت السياسة الخارجية الأميركية، وربما يكلف هذا الأمر الحزب الديمقراطي كثيرا في المعارك الانتخابية المقبلة، وربما يكون هذا ما دفع بعض النواب الديمقراطيين إلى التصويت مع إدانة القرار الأممي مخالفين ما يفترض أنه توجهات حزبية «ديمقراطية» بالامتناع عن التصويت على هذا القرار في مجلس الأمن.

هذا التبرير يعني أن الموقف الأميركي تجاه إسرائيل لا يتعلق بتوجهات الرئيس الجديد دونالد ترامب أو غيره، بل علينا أن نعترف بأن الرئيس الذي انتهت ولايته، باراك أوباما، كان يحاول السباحة عكس التيار في أوقات وأزمات كثيرة ذات علاقة بإسرائيل. أدرك أن أوباما في علاقته بإسرائيل لم يكن يساند العرب، ولكنه كان يمتلك رؤية ذاتية بشأن آليات معالجة قضايا المنطقة والعالم، وكانت بعض جوانب هذه الرؤية تتوافق أحيانا مع مصالح هذا الطرف أو ذاك، ولكن ذلك لا يعني أن أوباما كان يحابي هذا الطرف أو يتبنى مواقفه، فهو في الأخير رئيس الدولة المهيمنة على مفاصل النظام العالمي، ولا يوالى مصالح هذه الدولة أو تلك عدا إسرائيل، التي كان أوباما يعتقد أن مصالحها تكمن في الالتزام بحل الدولتين والتوقف عن الاستيطان من أجل إنهاء الصراع مع الفلسطينيين، وهي رؤية تصبّ في مصلحة إسرائيل ولكنها مغايرة لتوجهات حكومة نتنياهو، التي تؤمن بأن البيئة الراهنة في الشرق الأوسط تمثل بالنسبة إلى إسرائيل فرصة ثمينة للانقضاض على ما تبقى من القضية الفلسطينية وحسم موقف القدس كعاصمة لإسرائيل.

تصويت مجلس النواب الأميركي ضد القرار الأممي ربما يكون قد مرّ على الكثيرين في منقلبتنا من دون أن يلفت الانتباه، ولكنه نقطة مفصلية، ويشير إلى أن القادم أصعب بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، على الأقل خلال فترة الرئيس ترامب، الذي سيجد بيئة تشريعية مواتية وجاهرة لاستقبال أفكاره التي تصبّ في مصلحة إسرائيل، وفي مقدمتها ما يتعلق بالقدس الشريف، حيث يتوقع أن تتخذ إدارة ترامب حيالها مواقف رسمية تحيد عن الموقف الأميركي المعتاد منذ عقود، وبما يجعل مستقبل التسوية السلمية للقضية في مهبط الريح في ظل هذه التوجهات المشتركة بين البيت الأبيض والكونغرس. علينا كعرب أن ندرک أننا نتعامل مع مشهد أميركي مغاير، وأن التوجهات الاستراتيجية الأميركية ستختلف، قليلا أو كثيرا، حسب معطيات الفترة المقبلة، علينا أن نتعامل بواقعية مع هذه الحقيقة كي نحافظ على مصالحنا، لا سيما أن البديل يجب ألا تكمن في حلول انفعالية مثل المبادرة إلى الارتقاء في أحضان الخصوم الاستراتيجيين للولايات المتحدة، باعتبار أنهم البديل الموضوعي للدعم الأميركي.